

اعتراض شُرَّاح التسهيل على منهج ابن مالك

بحث مستلّ لطالب الدكتوراه علي صبر جودة

باشراف أ.م.د. علي ناصر محمد

كلية التربية / ابن رشد - قسم اللغة العربية

المخلص

أخذ عدد من الشُّراح على ابن مالك جملة من الاعتراضات التي تخص منهجه غير المستقر على حال بين الفينة والأخرى، فتراه يذكر حكماً في موضع ثم ينقضه في موضع آخر، وكذلك التناقض الذي وجدوه في قسم من كلامه الذي تولّد أحياناً من الأخذ بظاهر كلام المُصنّف، في حين دقّق بعضهم الآخر في كلماته، وعباراته، وتراكيبه لإظهار ما تخفيه من درر وحقائق غابت عن الآخرين، ليروها في غاية الحسن والروعة.

ويبدو أنّ السبب الرئيس في بعض هذه الاضطرابات هو نسيان ما ذكره المُصنّف سابقاً، فيأتي كلامه اللاحق متقاطعا عما أورده في السابق، وهذا ما أشار إليه أبو حيّان، بقوله: "وهذا الرجل كثيراً ما يقول الشيء، ثم ينساه، قد قرّر هو^١ أنّ الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست حروف إعرابه، وأنها نفسها هي الإعراب. فإذا كان قد ذهب هذا المذهب فكيف يقول إنّه احترز باللزوم عن نحو (الزيدين) والأسماء الستة في حال الجرّ، وليست الياء عنده حرف إعراب، بل هي الإعراب نفسه؟ فكيف يحترز عن شيء لم يدخل فيما قبل اللزوم حتّى يحترز باللزوم عنه؟ أمّا الأسماء الستة فإنّها يحترز باللزوم عنها؛ لأنّه ذهب^٢ إلى أنّ حرف العلة فيها هو حرف إعراب، وأمّا مثل (الزيدين) فلا؛ لأنّه عنده غير حرف إعراب"^٣.

وهذه مجموعة من الأمثلة التوضيحية، مرتّبة على وفق ورودها في التسهيل.

تقسيم الكلام

اختلف الناس في أقسام الكلام فالحذاق من النحويين وأهل البيان ذهبوا إلى انحصاره في الخبر والإنشاء، وقال آخرون أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء، وبنى تقسيمه على أنّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر، وإن لم يحتمل الصدق والكذب وتأخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو الطلب، نحو قولك: (ضع كتابك). وإن قارن وجود معناه وجود لفظه فهو الإنشاء نحو: (بعت لك). فهذا التقسيم وإن كان ظاهر السلامة، يمكن إرجاعه إلى التقسيم الأوّل، وذلك بإدماج الطلب في الإنشاء.

وتفسير ذلك أنّ قولك: (ضع كتابك)، لم يتأخر فيه وجود معناه عن وجود لفظه، بل تقارنا في الوجود، وذلك لأنّك حين نطقت بهذا القول كان في ذهنك ما تضمّنه من طلب وضع الكتاب، فلم يحدث تأخر في مدلول اللفظ عن وجود اللفظ وإنّما تأخر هذا التعبير، وهو متعلق الطلب لا الطلب نفسه^٤.

ويتبين ممّا تقدّم أنّ بعض العلماء ذهب إلى تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وبعضهم الآخر ذهب إلى جعله ثلاثة بجعل الطلب قسماً قائماً، في حين أدرجه أصحاب القسم الأول في الإنشاء. أمّا شُراح التسهيل، فنجد الخلط والاضطراب بيننا عندهم، فقد قسّمه ابن مالك بدءاً إلى خبر وإنشاء، وهذا ما يتضح في حدّه للإسناد بأنّه: "عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه"^٥.

إلا أنّه عاد وجعله ثلاثة أقسام: خبراً وطلباً وإنشاءً، عندما حدّد الاسم الموصول بأنّه: "ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة غير طلبية ولا إنشائية"^٦.

فقيّد الجملة الموصولة بكونها غير طلبية ولا إنشائية، لأنّ الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أخرى ألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأمّا الإنشائية فإنّ حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة، لأنّ الصلة مُعرّفة، والموصول مُعرّف، فلا بدّ من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

وهذا الاضطراب حداً بأبي حيّان إلى القول بأنّ: "هذا مخالف لما قسّم الكلام إليه من أنّه خبر وطلب، وهنا جعل الجمل ثلاثة: خبراً وطلباً وإنشاءً، وتقسيمها إلى خبر وإنشاء هو التقسيم الصحيح"^٧.

وقد ردّ عليه ناظر الجيش بأنّه ليس: "في كلام المُصنّف تناقض فإنّ كلامه في أول هذا الكتاب اقتضى أنّ الكلام ينقسم إلى الثلاثة. وعلى ذلك بنى كلامه وقد تقدّم لنا تقرير ذلك وتحريره"^٨. فالمُصنّف الآن ماشٍ على مقتضى كلامه المتقدم"^٩.

وكلام ناظر الجيش مجرد اعتراض على أبي حيّان من غير دليل أو حجة دامغة تسقط ما اعترض به أبو حيّان على المصنّف، فكلام ابن مالك فيما سبق يخالف ما قاله ناظر الجيش.

زمن الفعل المضارع

للنحويين في زمن الفعل المضارع خمسة مذاهب: أحدها: مذهب الزجاج الذي ذهب إلى أنّه مستقبل، وأنكر أنّ يكون للحال صيغة؛ لأنّه لا يمكن أن يعبر عنه لقصره؛ فبقدر ما ننطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، ولأنّه لو عبّر عنه في اللّغة لكان له صيغة تخصه؛ لأنّه ليس من موجود في كلامهم إلا وله لفظ يخصه"^{١٠}.

وردّ عليه^{١١} بأنّ هذا غير لازم، لأنّه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه ك(الرائحة) لأنّها تقع على كلّ رائحة ولا تخصّ رائحة دون رائحة. ولا يردّ عليه ما وجد من الألفاظ مشتركة على الإطلاق، ك(جَوْن) وأمثاله لأنّه لم يُنكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وإنّما أنكر أن يكون للشيء ما يعبر عنه إلا ذلك اللفظ المشترك نحو(رائحة)، لأنّه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس

كذلك (الجون) لأنه وإن وقع على الأسود والأبيض فإنَّ الأبيض يخصه (أبيض) والأسود يخصه الأسود، فإن قيل: إنَّ (الرائحة) تتخصص فيقال (رائحة المسك) و(رائحة العنبر)، فالجواب (إن يفعل) أيضا المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال: (يفعل الآن) و(يفعل غدا).

والثاني: مذهب ابن الطراوة الذي ذهب إلى أنَّ المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع^{١٢}. وقد استدل على ذلك بأنَّ العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عامًا أو مؤكداً (بأنَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ {مريم: ٩٦}، ونحو قول الشاعر^{١٣}:

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وإذا عَرِيَ من عموم أو تأكيد لم يجز ذلك، لا تقول: (زيدٌ سيقومُ)، ويجوز: (زيدٌ يفعلُ)، فدلَّ على أنَّه حال.

ورُدَّ عليه^{١٤} بأنَّ العرب قالت: (زيدٌ سيفعلُ)، والمبتدأ بغير عموم ولا مؤكَّد بأنَّ، قال الشاعر:

فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمَّنَا هَانَ وَجَدُّهَا وَقَالَتْ: أَبُونَا هَكَذَا سَوَفَ يَفْعَلُ^{١٥}

وقالت العرب: (زيدٌ يقومُ غدا)، وليس على معنى: ينوي الآن قيامه غدا.

والثالث: مذهب الجمهور وهو أنَّ المضارع يكون للحال وللاستقبال^{١٦}، وهذا ظاهر مذهب سيبويه لأنه قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع"^{١٧}. وهذا ما أخذ به المُصنِّف في قوله السابق.

والرابع: مذهب الفارسي ويرى أنَّه إذا وقع على الحال كان بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية^{١٨}. لذا كان عند الفارسي حمله على الحال إذا عدت القرائن أولى من حمله على الاستقبال. وهذا ما أخذ به المُصنِّف في قوله اللاحق.

والخامس: مذهب ابن طاهر (ت ٥٨٠هـ)، إذ ذهب إلى أنَّ المضارع حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال؛ لأنه أسبق الفعلين، فهو أحق بالمثل، وبنيت العرب الحال على لفظه لقربه منه، وأنَّه لم يَنْقُض. ورُدَّ بأنَّه لا يلزم من سبق المعنى سبق المثل، وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا لم يقع، ثمَّ يكون حاصلًا لم يمض، ثمَّ يكون ماضيا منقطعًا^{١٩}.

وقد تباين كلام المصنِّف في ذلك في المتن وشرحه، فذكر في المتن أنَّ الفعل إذا تجرَّد عن القرائن الحالية والقرائن الاستقبالية رُجِّح كونه للحال^{٢٠}.

وقد علَّل ذلك بأنَّه لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه وللاستقبال صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع الاستقبال في المضارع، جعلت دلالاته راجحة عند التجرَّد من القرائن ليكون جابرا لما فاتته^{٢١}.

وأما اضطراب كلامه في الشرح؛ فإنه قال أولاً: ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنف الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً. وقال ثانياً: إن دلالاته على الحال راجحة. وهذا ينافي القول بالاشتراك.

وقد تلمس أبو حيان، والمرادي، وناظر الجيش هذا الاضطراب الذي وقع فيه المصنف، فذكروا أن المشترك بالوضع عند تجريده من القرائن لا يجوز أن يحكم عليه بترجيح الحال - كما فعل المصنف في أحد قوليه - بل يبقى مجملاً أي دالاً على الحال والاستقبال، ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة^{٢٢}.

وقد حاول أحد الشراح أن يفلسف الأمور ليدفع هذا التناقض عن المصنف بأدلة تستند إلى حجج عقلية لا تخلو من التأثيرات المنطقية والفلسفية واصفاً ما قاله المصنف بالحسن والروعة، فذكر أن كلام المصنف مبني على مسألة وهي أن الماهية على ثلاثة أقسام: مطلقة، وبقيد لا شيء، وبقيد شيء، فكلامه في الأول (والمضارع صالح له وللحال) فسّر بأنه مشترك اشتراكاً لفظياً، فهو كالعين صالحة للباصرة وللجارية. وكلامه ثانياً في الماهية بقيد لا شيء هو معنى قوله (ويترجح الحال مع التجريد) فهو مطلق للماهية بقيد لا شيء، وبقي لنا الماهية بقيد شيء وهو لو كان مع المضارع السين وسوف^{٢٣}.

ونخلص من ذلك أن الفعل المضارع يدل على الاستقبال عند وجود قرينة تدل على ذلك، وهذا ما يؤيده السماع كقول تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ {لقمان: ٣٤}، فدلالة الفعل المضارع في الآية على الاستقبال بوجود القرينة (غداً)، وكذلك بيت (النمر بن تولب) الذي مر ذكره الذي دلّ الفعل فيه على الاستقبال بوجود القرينة (سوف). ويدلّ على الحال عند وجود القرينة الدالة على ذلك، وعند انعدام القرينة يراعى السياق في ذلك للاستدلال على زمن الفعل.

تعيين انفصال الضمير

ذكر ابن مالك في باب (الضمير) أنه: "يتعين انفصال الضمير إن حُصِرَ بـ (إنّما)، أو رُفِعَ بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها..."^{٢٤}.

وقد ناقض كلامه هذا في باب المبتدأ بقوله: "ولا يتحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤول بمشتق، خلافاً للكسائي، ويتحمل المشتق خبراً أو نعتاً أو حالاً ما لم يرفع ظاهراً لفظاً أو محلاً؛ ويستكن الضمير إن جرى متحملاً على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس، وفاقاً للكوفيين"^{٢٥}.

وقد رأى أبو حيان أن المصنف قد ناقض: "كلامه هنا بكلامه في باب المبتدأ؛ لأنه ذكر هنا أنه يتعين انفصال الضمير إذا جرت الصفة على غير صاحبها، وفي باب الابتداء ذكر أنه (قد

يَسْتَكُنُّ الضميرُ إذا لم يُلبَسْ وفاقا للكوفيَّين) انتهى. فعلى هذا قد استثنى حالة لم يَسْتَكُنَّهَا هنا، وهو إذا أَمِنَ اللَّبْسُ^{٢٦}.

وأشار المرادي إلى أَنَّ المُصنَّفَ قد أهمل تفصيلا، كان لا بدَّ منه وهو أَنَّهُ إذا كان ضمير تنثية أو جمع لم تبرزه العرب نحو: (مررتُ برجلٍ قائم أبوه لا قاعدين)؛ لأنَّ التنثية والجمع أَغنيا عن إبرازه^{٢٧}.

ونظر ناظر الجيش إلى المسألة بمنظار آخر، فلم يؤاخذ كالشارحين السابقين، بل حاول ترتيب كلامه، وتوجيهه الوجهة الصحيحة، فقال: "ما ذكره المُصنَّفُ هنا من تعيين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جارية على غير صاحبها، هو مذهب البصريين، ولم يوجب الكوفيون الإبراز إلا عند خوف اللبس، واختار المُصنَّفُ في باب المبتدأ مذهبهم؛ فإطلاقه القول هنا بوجوب الانفصال إمَّا للاتكال منه على ما ذكر في باب المبتدأ فيقيد به هذا الإطلاق، وإمَّا لأنَّه جرى هنا على مذهب البصريين، ثُمَّ نبه على مختاره في باب المبتدأ"^{٢٨}.

ويبدو أَنَّ ناظر الجيش كان محقًا، إذ أجرى المُصنَّفُ كلامه في باب المضمير على المذهب البصري وهو وجوب إبراز الضمير المرفوع بالصفة الجارية على غير صاحب معناها سواء ألبس الأمر أم لم يلبس، ثُمَّ التنبيه على مختاره في باب المبتدأ الموافق للمذهب الكوفي في عدم التزام الإبراز عند أمن اللبس، ويتضح هذا عند حديثه عن الخبر إذا جرى على غير ما هو له، حين قال: "والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناها؛ ليجري على سنن واحدٍ. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، ويقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر^{٢٩}:

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمتْ بكُنْه ذلك عدنانٌ وقحطانٌ"^{٣٠}.

ف(قومي) مبتدأ، و(ذرى المجد): مبتدأ ثانٍ، و(بانوها) خبر جارٍ على (ذرى المجد) في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، لأنَّهم البانون، ولم يبرز الضمير المستتر في (بانوها) لأمن اللبس، وهو شاهد للكوفيين وابن مالك على جواز استتار الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له وأمن اللبس. والظاهر أَنَّ الصواب ما اختاره المصنف من قول الكوفيين لحملهم البيت على ظاهره من غير تكلف في التأويل كما فعل المخالفون لرأيهم في احتمال أن يكون (ذرا المجد) منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير: بانو ذرا المجد بانوها.

الربط في جملة الخبر

ذكر النحويون أَنَّ جملة الخبر تنقسم على قسمين: اسمية وفعلية، ويشترط فيهما أن تشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ، إمَّا ضمير يعود على المبتدأ أو تكرير المبتدأ بلفظه، أو إشارة إليه، أو

عموم يدخل تحته المبتدأ، أو تقترن بالجملة جملة أخرى، متضمنة لضمير عائد على المبتدأ، معطوفة عليها بالفاء.

هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى؛ فإن كانت إيّاه لم تحتج إلى رابط، ومنه (هَجِيرِي^{٣١} أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). أي: قوله في الهاجرة لا إله إلا الله. أمّا الخبر المفرد، فإن كان ظرفاً أو مجروراً أو مشتقاً، فإنه يشتمل على ضمير عائد على المبتدأ، وإن كان جامداً لم يحتج إلى ذلك^{٣٢}.

وقد تحدّث ابن مالك عن هذه المسألة في باب (المبتدأ)، فأشار إلى الجملة التي لا تحتاج إلى عائد والجملة التي تحتاج إلى عائد بقوله: "وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها أو قام بعضها مقام مضاف إلى عائد استغنت عن العائد، وإلا فلا"^{٣٣}.

وقد اعترض أبو حيان على ذلك بأنّ المصنف قد رتبها: "ترتيباً قلّقا، غير مصطلح القوم، ولا جامعا للروابط، ولا مُنبها على ما اتفقوا عليه منها، ولا ما اختلفوا فيه، ونحن نذكر ذلك على الاستيفاء..."^{٣٤}.

واعتمد أبو حيان بالروابط التي ذكرها ابن عصفور، وهي: ضمير المبتدأ، نحو: (زَيْدٌ قَامَ غَلَامُهُ)، وتكرار المبتدأ بلفظه، نحو: (زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ)، والإشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ {الأعراف: ٢٦}، والعموم، نحو: (زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ)، وعطف جملة بالفاء فيها ضمير والمبتدأ على جملة عارية منه، هي خبر المبتدأ، نحو قول ذي الرمة^{٣٥}:

وَأَنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَعْرِقُ

استشهد به على أنّ جملة الخبر تخلو من الرابط إذا عطفت عليها أخرى بفاء السببية، ف(إنسان عيني) مبتدأ، وجملة (يحسر الماء) خبره، ولا عائد فيها، لأنّ الفاء السببية نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة، فاكتفى منهما بضمير واحد الذي في المعطوف (يبدو)^{٣٦}.

ويتضح أنّ المصنف قد أحدث إرباكاً للآخرين بسبب عدم إيراد المسألة كما فعل النحويون الآخرون في ذكر الروابط المتفق عليها، والروابط المختلف عليها، بل زاد الأمر تعقيداً عندما ذكر بعضها هنا وذكر بعضها الآخر في أبواب أخرى، وهذا ما جعل أبا حيان يستدرك عليه تركه أحد الروابط وهو أن يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء. والحقيقة أنّ المصنف قد ذكر هذه المسألة في باب المعطوف عطف النسق قال: وتتفرد الفاء بكذا وبكذا ويتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر^{٣٧}. وقد حمل ذلك المرادي^{٣٨} والأزهري^{٣٩} على وصف تقسيم المصنف الذي مشى عليه بالغريب.

جواب القسم في حال اجتماع القسم مع الشرط الامتناعي

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا، فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، نحو: (إن قام زيدٌ والله يقيمُ عمرو)، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: (والله إن يقيمُ زيدٌ ليقومنَّ عمرو)، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه، ويستثنى الشرط الامتناعي كـ(لو) و(لولا) فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم.

أما إذا تقدّم على القسم والشرط طالب خبر، كالمبتدأ بلا ناسخ أو مع الناسخ، فتجعل الجواب للشرط تقدّم أم تأخّر جوازا لا وجوبا، نحو: (زيدٌ والله إن تقمُ بكرمك)، و(زيدٌ إن تقمُ والله يكرمك)^{٤٠}. وعند الاطلاع على ما قاله ابن مالك في هذه المسألة نجد التناقض في كلامه عندما أورد المسألة في بابين، فصرّح في باب القسم أنّ الجملة المصدّرة بـ (لو) أو (لولا) الشرط الامتناعي، نحو: (لو قام محمّدٌ لقمّتُ)، أو (لولا زيدٌ لأتيتك)، هي نفسها جواب للقسم، وهذا ما يتضح من خلال قوله: "المقسم عليه جملة مؤكّدة بالقسم... وتصدّر في الشرط الامتناعي بـ (لو) أو (لولا)"^{٤١}. أي أنّ (لو) و(لولا) وجوابهما هو جواب القسم، ولم يغن شيء عن شيء وهو مقتضى كلامه في هذا الباب.

غير أنّه في باب عوامل الجزم الباب اللاحق لباب القسم نصّ على أنّ جواب القسم محذوف، أغنى عنه جواب (لو) أو (لولا)، إذ قال: "وإن توالى... قسم وشرط استغني بجواب سابقهما... ورُبّما استغني بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك إن... كان حرف الشرط (لو) أو (لولا)"^{٤٢}.

وهذا الاضطراب في الرأي وعدم الثبات على حكم واحد في البابين قد ولّد تباينا في الآراء عند شراح التسهيل، فمنهم من عابه على هذا الاضطراب، وظهر ذلك عند أبي حيّان، وابن عقيل، والأزهري، غير أنّ الأوّل أشار إلى ذلك تصريحاً، فذكر أنّ كلام ابن مالك يقتضي اضطراباً إذ زعم أنّ الجملة المصدّرة بـ(لو)، وجوابها هي الجملة المقسم عليها وأنّها واقعة جواباً للقسم، وكذا(لولا) فإذا قلت: (والله لولا زيدٌ لأكرمته)، و(والله لو قام زيدٌ قامَ عمرو). كانت هذه الجملة نفس جواب القسم، وزعم في الفصل الأوّل من باب عوامل الجزم أنّ جواب القسم محذوف إذا تقدّم القسم على (لو) أو على (لولا) يغني عنه جواب (لو) و(لولا)، أمّا الآخرون؛ فأشاروا إلى هذا التناقض من غير تبيين^{٤٣}.

ومنهم من عاب حكمه على المسألة بالحتمية، وتمثل ذلك في المرادي الذي عاب على المصنف جعله الجواب للشرط على سبيل الوجوب إذا توالى قسم وشرط غير امتناعي إن سبق بذي خبر، في حين أنّ المرادي يذهب إلى أنّ ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب^{٤٤}.

وما أشار إليه المرادي هو الصحيح وهذا ما يفهم من كلام سيبويه إذ قال: "وتقول: (أنا والله إن تأتني لا أتك؛ لأنّ هذا الكلام مبنيّ على (أنا). ألا ترى أنه حسنٌ أن تقول: (أنا والله إن تأتني أتك، فالقسم هاهنا لغوٌ" ^{٤٥}.

فعبارة سيبويه (ألا ترى أنه حسن...) تدل على أنه ذهب إلى أنّ مجيء الجواب للشرط في هذه المسألة، وإن تأخر جازر وليس بواجب.

وهذا ما ذهب إليه الرضي، فذكر جواز أن يعتبر القسم وأن يلغى، سواء تقدّم على الشرط أم تأخر عنه، فإن تقدّم مع الإلغاء في نحو: (أنا والله إن أتيتني أتك)، ألغيت القسم مع تقدّمه على الشرط، وتقول مع الاعتبار: (أنا والله إن تأتني لا أتيتك)، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ ^{٤٦}.

وكذلك ابن هشام الذي عاب المصنف على مثل هذا الحكم في الألفية ^{٤٧}:

وَإِذَا تَوَالِيًا وَقَبْلَ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ
وَإِذَا حَذَفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخْرَجَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

وذهب إلى أنه إذا تقدّم ذو خبر فالجواب للشرط المتأخر جوازا لا وجوبا ^{٤٨}. ومنهم من سلّم بأنّ الجملة الشرطية ليست جوابا، بل جواب القسم محذوف لدلالة جواب (لو) عليه وتمثل ذلك في ناظر الجيش ^{٤٩}.

وما سلّم به ناظر الجيش . من أنّ جملة الشرط المصدرية بـ(لو) و(لولا) لا تكون جوابا عن جواب القسم، بل جوابه محذوف . يتوجه عليه ما توجه على المصنّف من قوله بالاحتمالية لوجود من يجوز العكس، ومنهم من سلّم بكلام المصنّف من غير اعتراض أو تنويه، كالسلسلي.

ويبدو أنّ هذا الاضطراب الذي وقع فيه المصنّف قد سبقه من وقع فيه؟ فقد نُقلَ عن ابن عصفور في كتابه شرح الإيضاح المفقود إلى أنه إذا توسطت (لو) أو (لولا) بين القسم والفعل الواقع جوابا له لزم أن يكون الفعل الواقع جوابا ماضيا؛ لأنّه مغني عن جواب (لو) و(لولا) المحذوف ودالّ عليه، وجواب (لو) و(لولا) لا يكون إلا ماضيا؛ فوجب أن يكون الدالّ عليه كذلك فنقول: (والله لو قام زيد لقام عمرو)، و(والله لو قام بكر ما قام خالد)، و(والله لو قام زيد لقام عمرو)، و(والله لو قام بكر ما قام بكر) ^{٥٠}.

وهو يناقض كلامه في شرح الجمل لأنّه لمّا أنهى الكلام على روابط الجملة الواقعة جوابا القسم قال: إلا أن يكون جواب القسم (لو) وجوابها، فإنّ الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاك إنّما هو (أن) نحو: (والله أن لو قام زيد لقام عمرو)، ولا يجوز الإتيان باللام كراهة من الجمع بين لام القسم ولام (لو)، فلا يجوز (والله للو قام زيد لقام عمرو) ^{٥١}.

فيقتضي أنّ جواب (لو) مذکور، وأنّ (لو) وجوابها جواب القسم، ولا يخفى ما بين الكلامين من المباينة.

حكم المصدر الذي يلي أمّا

ذكر ابن مالك في باب (تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك) أنّ المصدر الواقع بعد (أمّا) يكون منصوباً مطلقاً عند الحجازيين سواء كان معرفة أم نكرة، نحو: (أما العلمُ فعالمٌ) و (أما علما فعالمٌ) ، ويرفعه التميميون إذا كان معرفة، نحو: (أما العلمُ فعالمٌ) وينصبونه إذا كان نكرة، نحو: (أما علما فعالمٌ)^{٥٢}.

وهذا الإطلاق ينتقض بما قاله المصنّف سابقاً في (باب الحال)، إذ قال: " وترفع تميم المصدر التالي (أمّا) في التكرير جوازا مرجوحا، وفي التعريف وجوبا، وللحجازيين في المعرف رفعٌ ونصبٌ"^{٥٣}.

وقد اعترض على هذا الإطلاق ابن عقيل، والسلسلي، والأزهري، فابن عقيل أنكر عليه هذه المخالفة التي وقعت بين كلاميه، فقد ذكر المصنف في باب الحال أنّ للحجازيين في المصدر المعرف الرفع والنصب، وهذا مخالف لما ذكره هنا من النصب مطلقاً^{٥٤}.

وردّ عليه السلسلي في تكرار المسألة من غير أن تشتمل على الفائدة المرجوة من التكرار^{٥٥}. أمّا الأزهري؛ فقد أورد عليه مجموعة من الردود: الأول: أنّ هذه المسألة تكررت له، فإنّه ذكرها في باب الحال.

والثاني: أنّ كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين: أحدهما: أنّ كلامه هنا يقتضي أنّ الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف والتكرير، وقال هناك: وللحجازيين في المعرف نصب ورفع.

الوجه الآخر: أنّه أوردته هناك على أنّه حال، وذكر هنا أنّه بتقدير: إذ ذكرت. والثالث: لم يحكّ هنا خلافاً في تقدير: إذ ذكرت إذا نُصِبَ، فأوهم أنّ ذلك اتفاق، وقال فيما تقدّم: هو، أي: المعرف في النصب مفعول به عند سيبويه، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش^{٥٦}. وتؤخذ على كلام الأزهري أمور:

١. ذكر أنّ ابن مالك أورد معمول (أمّا) في باب الحال على أنّه حال، وأورده في هذا الباب على أنّه مفعول به. والصحيح أنّ ابن مالك ذهب إلى أنّه مفعول به أيضاً، فقال: " وأجاز بعض النحويين أنّ يكون المنصوب بعد (أمّا) من المصادر مفعولاً به في التكرير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط المقدّر فيقدّر متعدياً على حسب المعنى؛ فتقدير: أمّا علما فعالمٌ على هذا: مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم.

قلت: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب، لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأمّا الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، فكان أولى من غيرها^{٥٧}.

٢. أمّا ردّه الثالث، فأراه يتنافى مع ما يطلبه، فهو يأخذ على المصنّف تكراره المسألة هنا، ثمّ يطلب منه ذكر الخلاف في حكم المعمول بعد (أمّا) مع أنّ المصنّف قد ذكره في باب الحال.

الأفعال غير المتصرفة

أتمّ ابن مالك الحديث عن بعض الأمور التي سبق أن تحدّث عنها في تناول جزئية من خصائصها لاسيما الأمور المشتركة في باب سمّاه بـ(باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك)، فتحدّث في فصل من هذا الباب عن الأفعال غير المتصرفة، فقال: "مُنِعَتِ التَّصَرَّفُ أَفْعَالٌ: منها... تَعَلَّمَ بِمَعْنَى اعْلَمَ"^{٥٨}. فاكتفى بذكر (تعلم) بمعنى (اعلم)، لأنه قد أتمّ الحديث عنها في مكانها الأصلي وهو باب ظن، أمّا (هب) فقد تحدّث هنا عن خصيصة ثانية لها، وهي كونها اسم صوت غير متصرف.

وكان ابن مالك قد تناول هذين الفعلين في باب سابق وهو باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر^{٥٩}.

فلم يرتض بعض الشراح عمل المصنّف هذا، فأخذه ابن عقيل بقوله: "ولم يذكر (هَبْ) بمعنى ظنّ هنا؛ لأنه ذكره في باب ظنّ، وقال: إنّه لا يتصرف، وكان ينبغي له أن لا يذكر تَعَلَّمَ بِمَعْنَى اعْلَمَ هنا، لسبقه أيضا هناك"^{٦٠}.

وقد اعترض ناظر الجيش على المصنّف فيما يخص الفعل (تَعَلَّمَ) دون الفعل (هَبْ)؛ لأنّ المصنّف قد استوفى الحديث عن (تَعَلَّمَ) في باب ظنّ، فأيراده هنا لا فائدة فيه، فالباب هنا قد خُصَّصَ للحديث عن الأمور التي لم يستوفِ الحديث عنها. على عكس الفعل (هَبْ) فهو لفظ مشترك تكلم عمّا يخصّه في باب (ظنّ)، وذكره هنا كونه اسماً لزجر الخيل. فقال: "تَعَلَّمَ بِمَعْنَى اعْلَمَ، وقد كان المصنّف مستغنيا عن أفراد هذه الكلمة بالذكر؛ لأنها ذكرت في باب (ظنّ) وأخواتها) فهي داخلة تحت قوله هنا: منها المُتَّبَعَةُ في نواسخ الابتداء... وأمّا (هَبْ) فتكون زجراً للخيل أيضا وقد ذكر في (نواسخ الابتداء) أنها تكون بمعنى (ظنّ)، فاللفظ مشترك، وقد عرّف أنّ الناسخة لا تتصرف وكذلك التي للزجر لا تتصرف"^{٦١}.

وقد أسقط الأزهري هذا الاعتراض عن المُصنّف بقوله: "بأنّه قسّم الأفعال الجامدة إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر، فما ذكر في النواسخ من قسم الماضي، دون غيره، والكلام الآن في أفعال الأمر" ٦٢.

وهذا الكلام وإن كان فيه بعض الوجاهة لا ينطبق على كلّ ما أورده المُصنّف في هذا الباب، فهو لم يتناول هنا أفعال الأمر الجامدة فقط، بل جعل الباب كما ذكرنا للأشياء التي تناولها سابقا ولم يكمل الحديث عنها، أو الأشياء ذات اللفظ المشترك. فنجد أنّ الباب هنا قد ضمّ الحديث عن الأسماء المبنية كـ (كيف)، وكذلك الحديث عن الحروف كـ (قد) ومعانيها وإعرابها، وحرفي الاستفهام (الهمزة) و (هل)، وحروف التحضيض وأحكامها وما تختص به، وحروف التنبيه (ها، يا، ألا، أما)، وحروف الجواب سردها وأحكامها، و (كلا) والحديث عنها، و (أما) وأحكامها، وكذلك الحديث عن بعض الأفعال الجامدة.

الهوامش

- ^١ ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٣/١ . ٧٥.
- ^٢ ينظر: شرح التسهيل: ٤٧/١ . ٤٩، والتذييل والتكميل: ١٦٥/١ . ١٧٦.
- ^٣ التذييل والتكميل: ١٤/٢.
- ^٤ ينظر: شرح شذور الذهب: ٣١/١ . ٣٢، وهمع الهوامع: ٥٢/١ . ٥٣، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٢٤.
- ^٥ شرح التسهيل: ٩/١.
- ^٦ التسهيل: ٣٣.
- ^٧ التذييل والتكميل: ٧/٣.
- ^٨ قوله: الكلام نوعان خبر وإنشاء والطلب نوع من الإنشاء ومنهم من جعله خبرا وطلبا ومنهم من جعله ثلاثة أنواع: خبرا وطلبا وإنشاء، وهو رأي المصنّف وعليه قرر كلامه. تمهيد القواعد: ١٧٨/١ . ١٧٩.
- ^٩ المصدر نفسه: ٦٤٥/٢.
- ^{١٠} ينظر: همع الهوامع: ٣٦/١ . ٣٧.
- ^{١١} ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٢٨/١.
- ^{١٢} ينظر: نتائج الفكر: ٩٣.
- ^{١٣} قائله لبيد بن ربيعة، ديوانه: ١٣٢، وينظر: خزنة الأدب: ١٥٩/٦ . دويهية: تصغير للتعظيم أي داهية كبيرة. تصفر الأنامل أي الأظفار وصفرتها لا تكون إلا عند الموت.
- ^{١٤} ينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبدي: ٢٤٨/١ . ٢٤٩.
- ^{١٥} قائله النمر بن تولب، شعره: ٨٩، وينظر: جمهرة أشعار العرب: ٢٥٠.
- ^{١٦} الكتاب: ١٢/١.

- ١٧ ينظر: المسائل العسكرية: ٧٨.
- ١٨ ينظر: المسائل العسكرية: ٧٨.
- ١٩ ينظر: التذليل والتكميل: ٨٦/١.
- ٢٠ ينظر: التسهيل: ٥.
- ٢١ ينظر: شرح التسهيل: ٢١/١.
- ٢٢ ينظر: التذليل والتكميل: ٩١/١، وشرح التسهيل للمرادي: ٧٥، وتمهيد القواعد: ١٩٣/١.
- ٢٣ ينظر: شفاء العليل: ١٠٥/١.
- ٢٤ التسهيل: ٢٦.
- ٢٥ المصدر نفسه: ٤٧ . ٤٨ .
- ٢٦ التذليل والتكميل: ٢٢٣/٢.
- ٢٧ ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٦٠.
- ٢٨ تمهيد القواعد: ٥٢٣/١.
- ٢٩ البيت من غير نسبة في: المقاصد النحوية: ٣٣٧/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٠٠/١، والدرر اللوامع: ١٨٤/١ . ١٨٥ . الدرر: جمع ذرورة، وذرة الشيء: أعلاه. والمجد: الكرم. ويانون: جمع بان، اسم فاعل من بنى يبني.
- ٣٠ شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٧/١ . ٣٠٨ .
- ٣١ الهجير والهجيرى: الدأب والعادة، وكثرة القول والكلام. ينظر: لسان العرب: ٤٦١٨/٥١، مادة(هجر).
- ٣٢ ينظر: المقرب: ٩٠.
- ٣٣ التسهيل: ٤٨.
- ٣٤ التذليل والتكميل: ٣٠/٤.
- ٣٥ ينظر: ديوانه: ٣٩١. وينظر: الدرر اللوامع: ١٨٩/١، ومعجم الشواهد العربية: ٣١٧. حسر الماء: نضب عن موضعه وغار. يجم بضم الجيم وكسرهما: يكثر.
- ٣٦ ينظر: المَقْرَب: ٨٩ . ٩٠.
- ٣٧ ينظر: التسهيل: ١٧٥.
- ٣٨ ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٢٦٧ . ٢٦٨.
- ٣٩ ينظر: موصل النبيل: ٢٢٣/١.
- ٤٠ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٨/٤ . ٤٥٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٨/٣، وحاشية الخضري: ٢٨٨/٢.
- ٤١ التسهيل: ١٥٠.
- ٤٢ المصدر نفسه: ٢٣٩.
- ٤٣ ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤٨٩/٢، والمساعد: ٣١٣/٢، وموصل النبيل: ٩٥٠/١.
- ٤٤ ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٧٣٨.
- ٤٥ الكتاب: ٨٤/٣.

- ^{٤٦} ينظر: شرح الكافية: ٤/٤٥٩.
- ^{٤٧} متن الألفية: ٤١.
- ^{٤٨} ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/١٩٨.
- ^{٤٩} ينظر: تمهيد القواعد: ٦/٣١٠٥.
- ^{٥٠} ينظر: المصدر نفسه: ٦/٣١٢٥.
- ^{٥١} ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٥٤٠.
- ^{٥٢} ينظر: التسهيل: ٢٤٥. ٢٤٦.
- ^{٥٣} المصدر نفسه: ١٠٩.
- ^{٥٤} ينظر: المساعد: ٣/٢٣٨.
- ^{٥٥} ينظر: شفاء العليل: ٣/٩٨٥.
- ^{٥٦} ينظر: موصل النبيل: ٢/١٦٥٩.
- ^{٥٧} شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٢٩. ٣٣٠.
- ^{٥٨} التسهيل: ٢٤٦. ٢٤٧.
- ^{٥٩} المصدر نفسه: ٧٠. ٧١.
- ^{٦٠} المساعد: ٣/٢٥٢.
- ^{٦١} تمهيد القواعد: ٩/٤٥٣١. ٤٥٣٢.
- ^{٦٢} موصل النبيل: ٢/١٦٧٦.

The Objection of Al Tasheel Commentators on Ibn Malik Approach

**Ministry of Higher Education and Scientific Research Baghdad
University College of Education Ibn Rushd**

Ali Sabr Jodah

Assistant Lecturer Dr. Student(Arabic Language)

Dr. Ali Nasir Mohammad

Email; alijj@yahoo.com

Abstract

A number of commentators on the son Ibn Malik of the owner a number of objections concerning the method is stable on the case from time to time. Fterah little judgment in the position then overruled elsewhere. as well as the contradiction that they found in a section of his speech, which generate sometimes taking the apparent meaning of the words of the workbook, inwhen checked each other in words, to show something to hide from pears and facts absent from the others, to see in a very good and magnificence.

It seems that the main reason for some of these disorders is to forget what previously mentioned the workbook, comes his subsegment a cross than previously reported.

The range of reported examples Altodhah arranged according to their arrival in the book of the facility.